المركز المصرى للدراسات الإقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

أثر اتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية على صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

رشا عادل عبد الحكيم[١]

ورقة عمل رقم ١٥

(١) تود الباحثة أن تتقدم بالشكر إلى كل من د. أحمد جلال و د. محمود محى الدين على الملاحظات القيمة والبناءة التى قدماها وكذلك إلى الباحثة أمل رفعت على البيانات التى قامت بتوفيرها.

خـــلاصـــــــة

تناقش هذه الورقة التأثيرات المحتملة لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على صناعة الغزل والنسيج والملابس فى مصر، والسياسات المطلوبة فى المدى القصير والمتوسط حتى تستطيع مصر تعظيم الفوائد المرتقبة من هذه الاتفاقية.

وتوضح الورقة أن اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية تأتى فى مرحلة تتمتع فيها صناعة الغزل والنسيج بميزة نسبية عالية ولكنها تعانى فى الوقت نفسه من مشاكل عديدة تمنعها من استغلال هذه الميزة النسبية: كما تبين كيف أن قواعد المنشأ المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبى لا تناسب الوضع الحالى للصناعة وما تواجهه من مشاكل تمنع التكامل الرأسى بين مختلف مستويات الإنتاج.

كما توضح الورقة أيضاً الخيارين المتاحين لمصر فيما يخص تحريرالواردات من الاتحاد الأوروبى وإمكانية زيادة الاستثمارالأجنبى والمعونة الفنية والمالية نتيجة لهذه الاتفاقية.

وتنتهى الورقة إلى أهمية وجود فترة انتقالية يتم خلالها تطبيق قواعد المنشأ بالتدريج حتى تتاح للصناعة الفرصة للتغلب على الخلل الهيكلى فيها ودفع الكفاءة الإنتاجية.

Abstract

This paper discuses the possible impact of the Egypt-EU Agreement on the textile industry in Egypt and the policies needed to maximize Egypt's benefits from this agreement. The Egypt-EU agreement is coming at a time when the textile industry enjoys a high comparative advantage but also suffers from many problems that prevent it from fully utilizing this advantage. The rules of origin suggested by the EU are not compatible with the present status of Egypt's industry and there are problems that prevent the vertical integration between the different levels of production within the industry.

The paper discusses the options that Egypt has regarding the liberalization of imports from the EU, and the prospects for increased foreign investment and technical and financial assistance as a result of the agreement.

It concludes that the textile industry needs a transitional period during which the rules of origin will be gradually applied in order to give the industry the chance to deal with its structural problems and raise its productive capacity.

١ – مقدمة

حاول الاتحاد الأوروبى فى الآونة الأخيرة إعادة تقييم استراتيجيته فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتى كانت مقتصرة على منح معاملة تجارية تفضيلية لبعض هذه الدول بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية، ونتيجة لذلك برزت فكرة المشاركة القائمة على تحرير التجارة وتوثيق التعاون الإقليمى فى شتى المجالات التى كان من ثمارها إبرام اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبى وكل من تونس والمغرب وإسرائيل، وقد جاء ذلك فى الوقت الذى تم فيه تحول الجات إلى منظمة التجارة العالمية التى أرست الأسس الرئيسية لتحرير التجارة الخارجية فى السلع والخدمات، والتى لا تتعارض مع التعاون الإقليمى أو إقامة مناطق تجارة حرة بين مختلف البلدان.(١)

ويقوم الاتحاد الأوروبى حالياً بالتفاوض مع مصر لإبرام اتفاقية مشاركة على غرارالاتفاقيات الأخرى فى المنطقة، والتى تشتمل على عدة جوانب أهمها: التحرير التدريجى للتجارة بين البلدين، تشجيع الاستثمار الأجنبى، تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية وقواعد المنافسة الحرة (منع الاحتكار – منع الإغراق – الحد من الدعم)، تحرير التجارة فى الخدمات، حرية انتقال رأس المال، وكذلك التعاون الاقتصادي والاجتماعى والثقافى والمالى. وفيما يخص تحرير التجارة، فإن الاتحاد الأوروبى ملتزم بإلغاء جميع العوائق والرسوم الجمركية منذ بدء سريان الاتفاقية (عدا قطاع الزراعة)، أما مصر فأمامها فترة اثنى عشر عاما يتم خلالها إلغاء الرسوم الجمركية بالتدريج طبقا لجدول تقوم مصر بإعداده وفقا للأولويات التى تراها.

ولقد اختلفت الآراء حول تقييم المشاركة المصرية الأوروبية من حيث حجم المزايا المكتسبة لمصر. فهناك رأى متفائل يرى أن تحرير التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبى سوف يساعد على تنشيط الاستثمار وتحديث أساليب الإنتاج عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة على نحو يتيح للصناعة المصرية القدرة على منافسة المنتجات الأوروبية، وفى المقابل، فإن هناك رأيا آخر لديه عدة مخاوف من حيث عدم قدرة الصناعة على المنافسة خاصة وأنها تواجه ظروفاً أصعب وعوائق كثيرة أمام الإنتاج والتصدير تجعل تكلفة إنتاجها مرتفعة.

ومن حيث المبدأ، فإن المشاركة المصرية الأوروبية تعتبر خطوة طبيعية ومطلوبة بعد أن أرست اتفاقية الجات الأسس الرئيسية لتحرير التجارة العالمية وأصبحت مصر ملتزمة بهذه القواعد فلم يعد السؤال الآن: هل يجب علينا تحرير تجارتنا الخارجية؟ ولكن المطلوب هو معرفة المنهج الواجب اتباعه حتى يؤدى هذا التحرير إلى انتعاش الاقتصاد المصرى وتعظيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

والوصول إلى هذه المعرفة يتطلب دراسة ثلاثة جوانب رئيسية هى:

١. أهم المشاكل التى تواجه الصناعات الرائدة فى الاقتصاد المصرى.
٢. التأثيرات المحتملة لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على هذه الصناعات.
٣. السياسات المطلوبة فى المدى القصير والمتوسط حتى تستطيع مصر، من خلال هذه الاتفاقية، أن تفتح آفاقاً جديدة أمام صادراتها وأن تنهض بمستوى صناعاتها حتى تواكب التقدم التكنولوجى فى شتى المجالات.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تحرير التجارة فى المنسوجات والملابس الجاهزة من خلال الجات، انظر ملحق رقم (٢).

وتحاول هذه الورقة مناقشة هذه الجوانب الثلاثة بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج والملابس، لما لها من أهمية كبيرة من حيث مساهمتها فى الإنتاج الصناعى والصادرات (جدول رقم (١)، الملحق رقم ١)، حيث يمثل إنتاج هذه الصناعة حوالى ١٥% من إجمالى الإنتاج الصناعى (عام ٩٤/١٩٩٣) كما إنها تشكل نسبة ٣٠% من الصادرات غير البترولية (عام ٩٥/١٩٩٤). كما يقدر إجمالى حجم العمالة فى قطاع الغزل والنسيج بحوالى نصف مليون عامل، من بينهم ٢٠٠,٠٠٠ عامل يعملون فى شركات القطاع العام فقط أى حوالى ٥٠% من إجمالى العمالة فى القطاع العام الصناعى.(٢)

وتحتكر شركات القطاع العام (وعددها ٣١ شركة تعمل فى مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة) إنتاج الغزول القطنية وغزل الجوت والأقمشة الصوفية وأقمشة الجوت، وتعتبر المنتج الرئيسى للغزول الصوفية. أما القطاع الخاص فقد ارتفعت مساهمته فى عام ٩٥/١٩٩٤ إلى ٥٥% من إنتاج الأقمشة القطنية و ٨٦% من إنتاج الملابس الجاهزة و٧٩% من إنتاج السجاد (جدول رقم (٢)، ملحق رقم ١). ونتيجة طبيعية لاحتكارالقطاع العام إنتاج الغزول القطنية والمنسوجات الصوفية، أنه احتل مركز الصدارة فى تصدير الغزل والمنسوجات فى حين تفوق القطاع الخاص فى تصدير التريكو والملابس الجاهزة وهى المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والتى لم تتأثر بالكساد العالمى الذى واجه صناعة الغزل والنسيج (جدول رقم (٤)، ملحق رقم ١).

ويعتبر الاتحاد الأوروبى سوقاً رئيسية لصادرات مصر من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، ففى عام ١٩٩٤ قام باستيراد ٧١% من صادرات مصر من الغزول القطنية، و٦٩% من صادراتها من الأقمشة القطنية، و٤٣% من صادراتها من التريكو و٣٥% من صادراتها من الملابس الجاهزة: وتواجه صادرات مصر من الغزل والمنسوجات قيودا كمية من قبل الاتحاد الأوروبى، إلا أن هذه القيود لم تكن عائقا رئيسيا أمام الصادرات المصرية حيث لم تتجاوز صادراتنا إلى الاتحاد الأوروبى الحصة المحددة لها خلال الفترة ١٩٩٠-٩٥ إلا فىعام ١٩٩٤ فقط.

وبالرغم مما تتمتع به مصر من ميزة نسبية عالية فى إنتاج الغزل والنسيج والملابس، إلا أن هذه الصناعة تواجه مشاكل عديدة ومناخاً غير ملائم لدفع عجلة التصدير. ويمكن حصرهذه المشاكل فى محورين أساسيين:

١. احتكار القطاع العام لبعض الأنشطة وما استتبع ذلك من عدم وجود مناخ المنافسة المطلوب لرفع كفاءة الإنتاج.
٢. عدم فصل الإدارة عن الملكية بحيث لم تتح الفرصة لإدارة شركات القطاع العام طبقاً لقواعد السوق، ونتيجة لذلك ظهرت عدة مشاكل أدت إلى انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية فى شركات القطاع العام.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المناخ العام للتصدير والعوائق البيروقراطية التى يواجهها المصدرون، خاصة احتكار شركات القطاع العام لخدمة الموانى وعدم وجود نظام للاسترداد المباشر وعدم توافر المعلومات اللازمة

(٢) Chemonics International, Assessment of Potential for Liberalization and Privatization of the Egypt Cotton Textile Subsector, 1993,P.I

للتسويق الناجح، قد أدت إلى تقليص قدرة الصناعة على خفض تكلفة إنتاجها وغزو الأسواق العالمية. ومن ثمّ، فإن اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية يأتى فى مرحلة تتمتع فيها صناعة الغزل والنسيج والملابس بميزة نسبية عالية ولكنها تعانى فى الوقت نفسه من مشاكل كثيرة تمنعها من الاستغلال الأمثل لهذه الميزة. فكيف يمكن من خلال هذه الاتفاقية أن تعمل مصر على تطوير صناعتها ورفع قدرتها التنافسية؟ وماهى السياسات المقترحة فى المدى القصير والطويل؟ هذه هى أهم التساؤلات المطروحة على الساحة فى هذه الآونة، والتى سنحاول تقديم بعض الإجابات عليها من خلال هذه الورقة.

٢- القدرة التنافسية لصادرات مصر مقارنة بالدول الأخرى التى وقعت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبى.

من المتوقع أن يزيد حجم واردات الاتحاد الأوروبى من المنسوجات والملابس نتيجة لاتفاقية الجات، ويعتقد البعض أن هذه الزيادة سوف تصل إلى ٥٥% - ٦٤% فى عام ٢٠٠٥ [٣]. وتشير التقديرات الرسمية أن الانخفاض المتوقع فى إنتاج صناعة الغزل والمنسوجات والملابس سوف يصل إلى ٢% سنوياً، وسوف يؤدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على نظام "تجارة التجهيز فى الخارج" (Outward Processing Trade).

والسؤال هنا: هل تستطيع مصر الاستفادة من زيادة واردات الاتحاد الأوروبى؟
ولكى نجيب على هذا التساؤل نلقى الضوء أولاً على القدرة التنافسية لصادرات مصر مقارنة بالدول التى وقعت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبى.

٢-١ - المصدرون الرئيسيون للاتحاد الأوروبى:

بالرغم من أن السوق الأوروبية تعتبر سوقاً رئيسية لصادرات مصر من المنسوجات والملابس إلا أن مصر لا تعد من المصادرالرئيسية لواردات الاتحاد الأوروبى من هذه المنتجات كما هو موضح بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١) المصادر الرئيسية لواردات الاتحاد الأوروبى من الأقمشة والملابس ١٩٩٤.

الملابس		**الأقمشة**	
البلد المصدرة	% من واردات	البلد المصدرة	% من قيمة الواردات
الصين	١٠,٦	الهند	%٨,٦
تركيا	١٠,٢	الصين	%٧,٦
هونج كونج	٩,٠	تركيا	%٦,٥
تونس	٥,٧	باكستان	%٥,٤
المغرب	٥,٦	أندونيسيا	%٤,٨

()3Textile Outlook International, Textile Industry, March 1996, p.33

الهند	٥,٣

المصدر: Textile Outlook International, Textile Industry, January, March ١٩٩٦

ويرجع جزء كبير من صادرات تركيا وتونس والمغرب من الملابس إلى الاتحاد الأوروبى، إلى نظام "تجارة التجهيز بالخارج" والتى يتم بمقتضاها تصدير منسوجات من الاتحاد الأوروبى إلى هذه البلاد ثم إعادة تصديرها فى شكل ملابس جاهزة. ويوضح الجدول رقم (٢) قيمة الصادرات طبقاً لهذا النظام فى مصر مقارنة بالدول الأخرى التى وقعت اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبى.

جدول رقم (٢)[٤] الصادرات طبقاً لنظام OPT (ألف وحدة نقد أوروبية).

البلد	الوحدة
تونس	٢٢٤,٠١٠
المغرب	١٦٩,٧٣٢
مصر	٥٢٧
إسرائيل	٤٢
دول وسط وشرق أوروبا	٢,٤٠٩,٧٧

المصدر:

Page, J. & Underwood, J. (1995), Growth, the Maghreb & the EU, 1995, paper presented at a conference organized by The Egyptian Center for Economic Studies on "How can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU?" June,1996

٢-٢ تكلفة العمالة:

بالنظر إلى المقارنة بين مصر والدول العربية الأخرى فى تكلفة العمالة فى صناعة الملابس نجد أنها منخفضة عن تركيا والمغرب وتايوان ولكنها أعلى من الصين وبنجلاديش، إلا أن الاعتماد على تكلفة العمالة فقط قد يكون مضللا حيث إن هناك عوامل أخرى هامة مثل إنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال، وهما ضعيفتان فى مصر خاصة فى شركات القطاع العام.

جدول رقم (٣) تكلفة العمالة فى صناعة الملابس ١٩٩٣ (دولار / ساعة).

البلد	الوحدة
إيطاليا	١٢,٣
تايوان	٤,٦
تركيا	٣,٢٩
المغرب	١,٠٦

(٤) تمثل هذه الصادرات: ٧٤,٥% من إجمالى صادرات دول وسط و شرق أوروبا من الملابس إلى أوروبا ، و ١٦,٥% من صادرات تونس إلى أوروبا ، و ١٢,٢% من صادرات المغرب إلى أوروبا و ٠,٣% فقط من صادرات مصر إلى أوروبا.

إندونيسيا	٠,٢٨
الهند	٠,٢٧
مصر	٠,٢٧
الصين	٠,٢٥
بنجلاديش	٠,١٦

المصدر: Textile Outlook Int'l, March ١٩٩٦

٢-٣ الميزة النسبية الظاهرة: RCA(٥)

تم احتساب الميزة النسبية الظاهرة لمنتجات الغزل والنسيج والملابس لكل من مصر وتونس والمغرب وتركيا وإسرائيل عام ١٩٩٤، كما هو موضح بالجدول رقم (٤). ويتبين لنا من هذا الجدول أن مصر تحتل مكان الصدارة من حيث الميزة النسبية الظاهرة فى كل من الغزل والمنسوجات القطنية، كما أنها تعتبر قريبة جداً من تركيا فى السجاد والمفروشات المنزلية. ويمكن أن نستنتج من ذلك أنه فى حالة نجاح مصر فى خفض تكلفة التصدير عن طريق رفع الأعباء المالية عن المصدر، مثل العوائق البيروقراطية، والتى تقدر تكلفتها بحوالى ١٠% من إجمالى التكلفة، وارتفاع تكلفة الشحن وارتفاع معدل الضريبة، وكذلك عن طريق رفع الإنتاجية، فإنه من السهل على مصر أن تنافس فى مجال تصدير: الغزل والمنسوجات والمفروشات المنزلية والسجاد، أما فى مجال المنتجات الأخرى فإنها تواجه منافسة شديدة من تركيا، وتونس والمغرب فى مجال الملابس الجاهزة.

(٥) تم احتساب RCA كالآتى : (صادرات الدولة من السلعة / إجمالى صادرات الدولة) / (الصادرات العالمية من السلعة / إجمالى الصادرات العالمية)

ملحوظة: إذا كان ال (RCA > ١) فإن للدولة ميزة نسبية فى إنتاج السلعة و تصديرها.

جدول رقم (٤) الميزة النسبية الظاهرة عام ١٩٩٤.

	مصر	تركيا	تونس	المغرب	إسرائيل
الغزول	١٦,٧٦	٤,٩٦	٠,٩٤٩	٢,٠٧	٠,٦٢٣
المنسوجات القطنية	٧,٩	٤,٢٦١	٢,٥٩٣	٠,٥٢٥	٠,٣١٣
المنسوجات المخلطة	٠,٠٦٥	٢,٦٣١	٠,٨٣٩	٠,٩٥٣	٠,٣٤٥
التريكو	٠,١٤٤	٣,٨٤٨	٠,٠٦٨	٠,١٦٢	٠,٣٩٨
التل ، الدانتيل	٠,٣١٨	٢,٩٦	٠,٩٦٥	١,٨٨٣	٠,٠٩٣
منسوجات خاصة (مغطاة)	٠,٦٠٣	١,٢٧٦	٠,٧٢٧	٠,٣٩	١,٢٨٣
مفروشات منزلية	٧,١٩	٧,٨٩٨	١,٧٦٩	١,١٧	٢,٠٩٢
السجاد و أغطية الأرضيات	٤,٥٣٦	٦,٤٧٤	٠,٨٤٥	٤,٠٨٢	٠,٦٣
الملابس	١,٨٨	٧,١٧	١١,٣٧	٥,١٩	١,٠٥

*محسوبة من بيانات التجارة الخارجية للأمم المتحدة.

وبالرغم من تمتع مصر بهذه الميزة النسبية العالية إلا أن صناعة الغزل والنسيج والملابس تواجه مشاكل كثيرة بعضها خاص بالصناعة وحدها وبعضها الآخر يتعلق بالمناخ العام للتصدير فى مصر.

أما النوعية الاولى من المشاكل فيمكن إرجاعها إلى سببين رئيسيين:

١. عدم توافر مناخ المنافسة اللازم لرفع كفاءة الإنتاج وذلك لسيطرة القطاع العام.

٢. عدم فصل الإدارة عن الملكية، مما أدى إلى ظهور مشاكل أخرى تمثلت فى الآتى:

- انخفاض المستوى الفنى للعمالة وارتفاع تكلفتها.
- ارتفاع مستوى مديونية القطاع العام.
- عدم ملاءمة التكنولوجيا المستخدمة لمتطلبات تغيير تشكيلة لمنتج والتركيز على منتجات ذات قيمة مضافة عالية، وكذلك عدم القدرة على متابعة التطور التكنولوجى الذى أسهم فى خفض مستويات التكلفة ورفع مستويات الكفاءة والجودة فىالبلاد المنافسة.
- اختلال التوازن فى توزيع الاستثمارات حيث تم التركيز على قطاع الغزل مع إهمال قطاع النسيج، ففىالفترة ١٩٨٧-١٩٩٢ استحوذ قطاع الغزل على ٧٤% من استثمارات القطاع العام فى مجال صناعة الغزل والنسيج، مقارنة بـــ ١٢% فقط للنسيج.(٦)
- عدم إحلال وتجديد الآلات والمعدات فى صناعة الغزل والنسيج: فلقد تم تقدير عدد الآلات التى يجب إيقاف تشغيلها فى كل من صناعة الغزل والنسيج بحوالى٢٠% من إجماليالمعدات.(٧)
- انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية فى شركات القطاع العام والذى انعكس فى: ارتفاع معدل الهالك، حيث تعدى ٣٠% فى بعض الشركات، ووجود طاقات إنتاجية عاطلة، وانخفاض معدل العائد على الاستثمار.

(٦) Chemonics Study, II p. 35

(٧) Ibid, IV p. 57

أما النوعية الثانية من المشاكل والتى تنبع من المناخ العام للتصدير، فيمكن تلخيصها فى الآتى: – احتكار شركات القطاع العام لخدمات الموانئ والمطارات وما نتج عنه من ارتفاع تكلفة الشحن وانخفاض مستوى الخدمة، ويعتبر بطء الإجراءات للإفراج عن البضائع مثلاً واضحاً لتدنى مستوى الخدمة فى الموانئ المصرية حيث يستغرق الإفراج على الحاويات من ٧–١٠ أيام فى حين لا يتعدى يوماً واحداً فى تونس، مما يؤدى إلى ارتفاع التكلفة وعدم القدرة على خدمة الأسواق العالمية بكفاءة.

والجدير بالذكر أن تجربة المكسيك وشيلى فى فتح مجال خدمة الموانئ أمام القطاع الخاص أثبتت أهمية مبدأ المنافسة، حيث أدى ذلك إلى انخفاض تكلفة خدمة الموانئ فى المكسيك بنسبة ٣٠ % خلال عام واحد،
وبنسبة ٥٠% خلال عامين فى شيلى كما ازداد حجم الحاويات التى يتم تفريغها بنسبة ٥٠% تقريباً فى المكسيك.

- عدم وجود نظام للاسترداد المباشر للضرائب الداخلية (Tax Rebate System)
- ارتفاع معدل الضريبة الفعلية (مقارنة بالدول الأخرى مثل قبرص و تركيا).
- عدم شفافية القوانين.
- عدم مرونة سعر الصرف.
- عدم توافر المعلومات اللازمة للإحاطة بالمتغيرات التى تطرأ على الأسواق الخارجية، وكذلك نقص الكوادر القادرة على القيام بحملات تسويقية فعالة، خاصة فى القطاع العام.

٣– اتفاقية المشاركة المصرية –الأوروبية:

والآن بعد أن استعرضنا مواطن القوة والضعف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس فى مصر، فما هى أهم القواعد التى تتضمنها اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية المقترحة؟ وما هو التأثير المتوقع لهذه الاتفاقية على الصناعة المصرية ؟ وهل يمكن أن تلعب دوراً فعالاً فى حل بعض المشاكل التى تحد من القدرة التنافسية للصناعة حتى يمكن استغلال الميزة النسبية لمصر الاستغلال الأمثل؟

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل بالنظر إلى أربعة محاور رئيسية:
- قواعد المنشأ التى تؤثر على إمكانية نمو الصادرات إلى الاتحاد الأوروبى.
- تحرير الواردات من الاتحاد الأوروبى.
- الاستثمار الأجنبى.
- المعونة الفنية والمالية.

٣–١– قواعد المنشأ

قواعد المنشأ هىالمعايير التى تحدد جنسية المنتج بحيث يكون محتويا على حد أقصى من المكون

الأجنبى أو تكون المدخلات الأجنبية فيه قد خضعت لحد أدنى من العمليات التصنيعية التى تقاس إما عن طريق القيمة المضافة أو بوقوع المنتج النهائى تحت بند جمركى مختلف عن البند الذى يشمل الخامات التى دخلت فى تصنيعه، وعليه، فإن هذه القواعد هى التى تحدد أحقية المنتج المصدر فى التمتع بالإعفاءات الجمركية فى إطار اتفاق للتجارة الحرة بين بلدين.

ويتجه الاتحاد الأوروبى الآن إلى توحيد هذه القواعد فى جميع اتفاقياته خلال العامين القادمين وحينئذ سوف يتم إعادة التفاوض بالنسبة للاتفاقيات التى تم توقيعها مثل اتفاق تونس، والمغرب وإسرائيل. والبروتوكول الخاص بقواعد المنشأ والمقترح على مصر من قبل الاتحاد الأوروبى هو البروتوكول المزمع تعميمه فى جميع الاتفاقيات، ويحتوى البروتوكول على قواعد عامة (General Provisions) تطبق على جميع السلع، وقواعد خاصة بكل سلعة. ويمكن تلخيص **القواعد الخاصة** بصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فيما يلى:

- بالنسبة للغزول:

لا تسمح قواعد المنشأ باستخدام خامات غير متصفة بصفة المنشأ[٨] ما عدا الآتى: الألياف الطبيعية، والمواد الكيماوية أو لب النسيج، وخامات صنع الورق، وعليه فإن استخدام خيوط صناعية فى إنتاج الغزول غير مسموح به طبقا لهذه القاعدة إلا إذا كانت مصنعة فى مصر أو مستوردة من الاتحاد الأوروبى (أو دولة أخرى أبرمت مع كل من مصر والاتحاد الأوروبى اتفاقاً للتجارة الحرة ثم أنتجت هذه الخامات طبقا لنفس قواعد المنشأ المطبقة على مصر). ولا تشكل هذه القاعدة مشكلة فى حالة الغزل المصنع من الألياف الطبيعية فقط، أما فى حالة الغزل الآخر (المخلط) فإن المصدر المصرى سوف يواجه مشكلة حيث إن هذه الصناعة تعتمد على الخيوط الصناعية المستوردة من آسيا.

- بالنسبة للمنسوجات المحتوية على خيوط المطاط:

تسمح قاعدة المنشأ بأن يتم تصنيع الأقمشة من غزل أحادى غير متصف بصفة المنشأ، ولا توجد مشكلة فى الالتزام بهذا الشرط.

- وبالنسبة للأقمشة المنسوجة التى لا تحتوى على خيوط المطاط:

تسمح قواعد المنشأ بالالتزام بإحدى القاعدتين التاليتين:

- أن يتم التصنيع من: ألياف طبيعية، خيوط صناعية، مواد كيماوية أو لب النسيج، وخامات صنع الورق.
- أن يتم التصنيع باستخدام أقمشة غير متصفة بصفة المنشأ على أن يتم طباعة هذه الأقمشة وتكون الطباعة مصحوبة بعمليتى إعداد أو عمليتى تجهيزعلى الأقل (مثل الحرق والتبييض والمرسرة وإزالة العقد...) وبحيث لا تتعدى قيمة القماش غير المطبوع ٤٧،٥% من السعر النهائى للمنتج.

(٨) الخامات غير المتصفة بصفة المنشأ هى التى لا تنتج محليا و يتم إستيرادها من خارج الاتحاد الأوروبى.

وطبقا للقاعدة الأولى فإنه من غير المسموح به استخدام غزل لا يتصف بصفة المنشأ، مما قد يؤدى إلى بعض المشاكل حيث إن الإنتاج المحلى من الغزل غير قادر على الوفاء باحتياجات صناعة التصدير خاصة من ناحية الجودة والالتزام بمواعيد التسليم. أما بالنسبة للقاعدة الثانية فإن عمليات الطباعة فى مصر غير متقدمة ولا تستطيع أن تنافس أوروبا.

- بالنسبة لصناعة السجاد:

لا تسمح قواعد المنشأ باستخدام الخيوط الصناعية التى لا تتصف بصفة المنشأ عدا البوليبروبولين، ولا يشكل هذا الشرط مشكلة بالنسبة لشركات القطاع العام حالياً لأنها تقوم بتصنيع السجاد من الصوف الخالص، أما القطاع الخاص فإنه يعتمد على استخدام الخيوط الصناعية المستوردة من آسيا.

- وبالنسبة لنسيج التريكو أو الكروشيه:

تسمح قواعد المنشأ باستخدام الألياف الطبيعية والخيوط الصناعية والمواد الكيماوية ومواد صناعة الورق، ولكنها لا تسمح باستخدام الغزل الذى لا يتصف بصفة المنشأ والذى يستخدم على نطاق واسع فى هذه الصناعة.

- وبالنسبة للملابس:

تسمح قواعد المنشأ بتصنيع الملابس باستخدام الغزل الذى لا يتصف بصفة المنشأ ولا يجوز استخدام المنسوجات المستوردة فى حين تعتمد صادرات مصر من الملابس على تصنيع المنسوجات المستوردة لضمان الجودة.

- أما بالنسبة للملابس والستائر والبياضات المطرزة:

يسمح للمصدر باستخدام إحدى القاعدتين التاليتين:
- التصنيع باستخدام غزل (أحادى غير مبيض فى حالة الستائر والبياضات).
- التصنيع باستخدام منسوجات غير مطرزة على ألا تتعدى قيمة هذه المنسوجات٤٠% من سعر المنتج النهائى.

ولا تمثل هاتان القاعدتان مشكلة بالنسبة للستائر والبياضات، إلا أن القاعدة الثانية وضعت لمصلحة الاتحاد الأوروبى، حيث إنه لا يستطيع المنافسة باستخدام القاعدة الأولى.

بالنظر إلى هذه القواعد نلاحظ الآتى :

١. أنها قد وضعت لمصلحة الصناعة فى الاتحاد الأوروبى بحيث تضمن سوقاً للمنتجات التى لا تستطيع فيها المنافسة مع آسيا مثل الألياف الصناعية والغزل والمنسوجات.

٢. السماح باستخدام المنسوجات غير المطبوعة التى لا تتصف بصفة المنشأ فى حالات معينة لا يفيد مصر، لأن مصر غير متقدمة فى مجال الطباعة، فى حين أن أوروبا متفوقة فى هذا المجال.

٣. إذا التزمت مصر بهذه القواعد واستخدمت غزلاً وأليافاً صناعية ومنسوجات مستوردة من الاتحاد الأوروبى، فإنها لن تستطيع التصدير حيث ستصبح تكلفة الإنتاج عالية جداً، هذا باستثناء إمكانية التصدير عن طريق "تجارة التجهيز بالخارج" حيث يتم استيراد أقمشة من الاتحاد الأوروبى وإعادة تصديرها على هيئة ملابس جاهزة، إلا أن هذا النظام له سلبيات حيث إنه لا يؤدى إلى تكامل رأسى بين المراحل المختلفة للصناعة.

والسؤال الآن: ما هو المطلوب تغييره فى هذه القواعد حتى يتم تعظيم القدرة التنافسية لصادراتنا؟

قبل أن نجيب على هذا السؤال يجب أن نضع نصب أعيننا أن قواعد المنشأ تطبق على جميع الأطراف، وبالتالى فان التيسير المفرط فيها قد يضر بمصلحة مصر ومن هنا يمكن أن نفرق بين التعديلات المطلوبة فى الفترة الانتقالية والتى تراعى فيها مصلحة الصناعة بوضعها الحالى، والقواعد التى يمكن الالتزام بها بعد هذه الفترة بحيث يتحقق التكامل الرأسى بين مختلف مستويات الإنتاج. ومن ثمّ يمكننا أن نقسم الفترة الانتقالية إلى مرحلتين:

(١) المرحلة الأولى (خمس سنوات)؛ يتم خلالها إدخال التعديلات الآتية على قواعد المنشأ المقترحة:

- السماح باستخدام الخيوط الصناعية فى بعض الصناعات مثل الغزل والبطاطين والمفروشات المنزلية.
- السماح باستخدام الغزل والغزل الآحادى الصناعى المستورد فى بعض الصناعات مثل المنسوجات وأغطية الجدران والسجاد ونسيج التريكو والكروشيه وذلك لصعوبة الاعتماد على الإنتاج المحلى من حيث الجودة والكميات المطلوبة.
- السماح باستخدام المنسوجات المستوردة فى إنتاج الملابس.
- إدراج الصباغة إلى جانب الطباعة للمنتجات التى يسمح فيها باستيراد المنسوجات.

(٢) المرحلة الثانية (خمس سنوات): يتم تطبيق قواعد المنشأ المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبى على عدة مراحل بحيث ينخفض استخدام المواد التى تم السماح بها فى المرحلة الأولى تدريجياً، وهناك بديلان فى هذه الحالة:

- أن يتم التدرج فى استخدام جميع المواد بنسب متساوية على مدار المرحلة الانتقالية.
- أن يتم التدرج فى استخدام المواد بدرجات متفاوتة حسب الأهمية النسبية. فمثلا إذا كان استخدام الغزول، التى لا تتصف بصفة المنشأ فى إنتاج الأقمشة والمفروشات المنزلية والسجاد ونسيج التريكو، أهم من استخدام الألياف الصناعية التى لا تتصف بصفة المنشأ فى إنتاج الغزول، ففى هذه الحالة يتم التدرج فى استخدام الألياف الصناعية بصورة أسرع من الغزول.

ويجب خلال الفترة الانتقالية العمل على إقامة صناعات وطنية ذات كفاءة لإنتاج الغزول والخيوط الصناعية، ولطباعة الأقمشة. ويمكن استخدام التمويل المتاح من الاتحاد الأوروبى فى تدريب العمالة على أحدث وسائل الطباعة، وكذلك رفع الكفاءة الإنتاجية فى صناعة الغزل والنسيج، ولن يستطيع القطاع الخاص وحده ضمان تهيئة الصناعة للتكيف مع متطلبات قواعد المنشأ، فإن القطاع الأكبر من الصناعة – وهو الغزل والنسيج– لازال تحت سيطرة القطاع العام. ولذا، فإن على الحكومة فى هذه الفترة الانتقالية مهام عديدة فى هذا المجال منها:

- استكمال خصخصة شركات الغزل والنسيج فى خلال خمس سنوات على الأكثر.
- تحرير سوق القطن والغزل تحريراً كاملاً.
- وضع برنامج زمنى لخفض التعريفة الجمركية واطلاع رجال الصناعة على هذا البرنامج.

وبدون التزام الحكومة بهذه السياسات فسوف يكون من الصعب تحقيق التكامل الأمثل فى صناعة الغزل والنسيج والملابس وهو الأمر الذى لا غنى عنه حتى تستطيع الصناعة الالتزام بقواعد المنشأ، وحتى يتم تعظيم القدرة التنافسية لمصر على المدى الطويل. ويلخص الجدول رقم (٥) أهم العوامل التى يمكن أن تؤثر على إمكانية اعتماد الصناعة المصرية على مدخلات الإنتاج المحلية، وبالتالى سرعة الالتزام بقواعد المنشأ فى المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية. ويمكن الاستعانة بمثل هذا الجدول فى تحديد الوقت اللازم لتطوير الإنتاج المحلى وبالتالى التدرج الأمثل لتخفيض استخدام المواد التى سوف يتم السماح باستيرادها من خارج الاتحاد الأوروبى خلال الفترة الانتقالية .

جدول رقم (٥) العوامل المؤثرة على سرعة الالتزام بقواعد المنشأ.

نوع الصناعة	تطوير الصناعة المحلية		المعونة والمالية	الفنية	خصخصة القطاع العام	تخفيض التعريفة الجمركية	تحرير والغزل	القطن
	زيادة الإنتاج	رفع الكفاءة						
الخيوط الصناعية	x	x	x					
الغزل		x	x		x		x	
القماش	x	x				x	x	
الطباعة	x	x	x					

٣-٢ الأحكام العامة لقواعد المنشأ:

٣-٢-١. قواعد المنشأ التراكمية:

التراكم الثنائى: ويكون بين البلدين طرفى الاتفاق بحيث تعتبر خامات منشأها الاتحاد الأوروبى (مصر) كخامات منشأها مصر (الاتحاد الأوروبى) عند تصنيعها للحصول على منتج تام.

التراكم متعدد الأطراف (Diagonal Cumulation): يتم ذلك فى حالة دخول أكثر من طرف فى تكوين منطقة تجارة حرة، فإذا تم الاتفاق بين مصر وتونس مثلا على إقامة منطقة تجارة حرة فإنه يمكن تطبيق قواعد المنشأ التراكمية، وتصبح واردات مصر من تونس متصفة بصفة المنشأ إذا تم تصنيع هذه الواردات فى تونس طبقا لنفس قواعد المنشأ المطبقة فى مصر.

٣-٢-٢. الدروباك واسترداد الرسوم الجمركية:

لا تسمح قواعد المنشأ بأن يتم استرداد أية رسوم جمركية على الخامات المستوردة والتى لم تكتسب صفة المنشأ. ويطبق هذا الحظر على أية رسوم أو مصاريف يتم استردادها فقط فى حالة التصدير إلى الاتحاد الأوروبى ولا يتم ذلك فى حالة البيع فىالسوق المحلى.

ولا يعتبر هذا الشرط مقبولا بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج والملابس خاصة وأن الرسوم الجمركية على المواد الخام والوسيطة بالنسبة لهذه الصناعة مرتفعة (٦٠% على نسيج القطن، ٣٠% على خيوط الكتان، و٣٠% -٤٠% على الشعيرات التركيبية و٦٠% على المنسوجات) إذا ما قورنت بالرسوم الجمركية التى يضعها الاتحاد الأوروبى على وارداته من المنسوجات والملابس الجاهزة (٦،٥% على خيوط ونسيج القطن، ٧،١% على النسيج والأقمشة و١١،٦٦% على الملابس)، على أن يأخذ فى الاعتبار أيضا أن اتفاقية كل من تونس والمغرب مع الاتحاد الأوروبى لم يدرج بها هذا الحظر وبالتالى سوف تكون لهما ميزة نسبية فى المدى القصير حتى يتم تعديل اتفاقياتهما مع الاتحاد الأوروبى.

ويمكن تعديل هذا البند على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يسمح فيها لمصر باسترداد الرسوم الجمركية كاملة على مدخلات الإنتاج وتنتهى هذه المرحلة عندما يتم تعديل اتفاقية كل من تونس والمغرب وإدراج الحظر فيهما.

المرحلة الثانية: يسمح فى هذه الفترة باسترداد الفرق بين التعريفة الجمركية المطبقة فى مصر والتعريفة الجمركية المطبقة فى الاتحاد الأوروبى، على أن تتعهد مصر بعدم رفع التعريفة الجمركية عن مستواها الحالى. وتنتهى هذه المرحلة بانتهاء الفترة الانتقالية للاتفاقية (الاثنىعشرعاماً).

وعلى الحكومة المصرية خلال هذه الفترة أن تعمل على خفض التعريفة الجمركية لتصبح قريبة من التعريفة المطبقة فى الاتحاد الأوروبى حتى لا يمثل الحظر المفروض بعد الفترة الانتقالية مشكلة للمصدرين، وتعتبر هذه الفترة الانتقالية كافية للتغلب على أية تأثيرات سلبية لخفض الجمارك على الميزانية العامة للدولة، كما أنها تتيح فرصة لتنمية مصادر أخرى للإيرادات الحكومية.

٣-٣. تحرير الواردات من الاتحاد الأوروبى:

هناك عدة خيارات أمام مصر لتحرير صناعة الغزل والنسيج والملابس مع الاتحاد الأوروبى، يمكن

تلخيصها فى خيارين:

١. المنهج الذى اتبعته تونس والذى يقضى بتحرير المواد الخام والسلع الاستثمارية أولا (على مدى عشر سنوات)، ثم تحرير السلع الوسيطة على مدى الاثنى عشر عاماً ، ثم تحرير السلع الاستهلاكية على مدى تسع سنوات تبدأ بعد السنة الثالثة للاتفاق.

٢. التحرير التدريجى على مدى اثنىعشر عاما حتى تلغى التعريفة الجمركية تماماً.

ويوضح الجدول رقم (٦) درجة الحماية الفعلية لصناعة الغزل والنسيج طبقاً لهذه البدائل الثلاثة:[٩]

جدول رقم (٦) الحماية الفعلية طبقاً للبدائل المختلفة لتحرير الواردات.

	سنة صفر	سنة ٣		سنة ٦		سنة ٩		سنة ١٢	
	١٩٩٥	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب
غزل القطن	٩٠,٩	٦٦,٣	٦٢,٩	٤٧,١	٤١,٩	٢١,٤	٢٠,٩	.	.
أقمشة قطنية	١٠٠,٣	١١٢,٦	٦٩,٤	٧٦,٤	٤٦,٣	٣٩,٦	٢٣,٢	.	.
التريكو	١٢٤,٧	١٣٧,٨	٨٦,٣	٩٣,١	٥٧,٦	٤٨,٠	٢٨,٨	.	.
الملابس	١٣٢,٠	١٣٤,٩	٩١,٤	٩٠,٤	٦١,١	٤٥,٢	٣٠,٧	.	.

أ. المنهج الذى اتبعته تونس

ب. التحرير التدريجى

المصدر:

Kheir El-Din, H. and El-Sayed, H. (1996), Potential Impact of a Free Trade Agreement with the EU on Egyptian Textile Industry, paper presented at a conference organized by The Egyptian Center for Economic Studies on "How can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU?" June,1996

ونلاحظ أن التحرير على طريقة تونس (أ) سوف يؤدى إلى زيادة الحماية على المنسوجات والملابس خلال الفترة الأولى ثم تبدأ الحماية فى الانخفاض تدريجيا إلى أن تصل إلى صفر فى نهاية العام الثانى عشر. وهكذا، فإنه من المتوقع أن يزيد حجم واردات المنسوجات والملابس بنسبة ضئيلة خلال المرحلة الاولى إلا إذا أدى الالتزام بقواعد المنشأ إلى ضرورة التحول نحو الاتحاد الأوروبى كمصدر للأقمشة، أما بالنسبة للغزول فسوف تنخفض الحماية الفعلية عليها منذ البداية.

(٩) تعبر الحماية الفعلية عن المميزات التى تتمتع بها الصناعة والتى تحقق لها الحماية من المنافسة الأجنبية. ومن أمثلة هذه المميزات: التعريفة الجمركية العالية على الواردات من السلعة، والدعم المقدم للصناعة على مدخلات الإنتاج المختلفة (المواد الخام، الكهرباء، الوقود،.....الخ). وتقاس هذه الحماية اقتصاديا بمقارنة القيمة المضافة باستخدام الأسعار المحلية بالقيمة المضافة باستخدام الأسعار العالمية. فإذا كانت درجة الحماية الفعلية صفر ، فإن الصناعة تتمتع بالحماية.

على الرغم من أن التحرير على طريقة تونس يعطى فترة انتقالية للصناعة المصرية تستطيع خلالها أن تعمل على زيادة إنتاجيتها وكفاءتها إلا أن هذه الفترة قد تؤدى إلى مشاكل فى تنفيذ سياسة خفض التعريفة الجمركية بعد ذلك خاصة إذا أدت هذه الحماية إلى تشجيع الاستثمار فى هذه الصناعات، وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الحماية سوف تعطى ميزة نسبية للإنتاج للسوق المحلى ولكنها لن تفيد المصدر مما قد يؤدى إلى صعوبة الاحتفاظ بأسواق التصدير الحالية وكسب أسواق جديدة ، خاصة أمام منافسة دول أوروبا الشرقية وآسيا.

أما التحرير التدريجى (ب) فإنه يقضى بخفض الحماية تدريجياً بالنسبة لجميع السلع، ولا يفرق بين المنتجات المختلفة حيث تنخفض الحماية على الغزول والمنسوجات والملابس منذ البداية بخلاف البديل الأول الذى يرفع الحماية على الأقمشة والملابس فى المرحلة الأولى، ويتضح لنا أن لكل من هذين البديلين نقاط قوة ونقاط ضعف ولا يتيسر التفضيل بينهما إلا بالنظر إلى وجهة نظر كل من: منتجى ومصدرى الغزل والنسيج والملابس والحكومة والمستهلك المصرى:

بالنسبة لمنتجى ومصدرى الغزل والنسيج، على الرغم من أن البعض يرى أن الواردات من الاتحاد الأوروبى لا تمثل خطرا على الصناعة المصرية لارتفاع تكلفتها، إلا أنه من الطبيعى أن يفضل معظم منتجى المنسوجات والملابس البديل الأول لأنه يرفع درجة الحماية الفعلية فى المرحلة الأولى، أما منتجو الغزل فقد يفضلون البديل الثانى لأنه يساوى بين المنتجات المختلفة فى خفض الحماية عليها.

بالنسبة للحكومة؛ تنظر الحكومة إلى عائداتها من الرسوم الجمركية على واردات الغزل والنسيج والملابس من أوروبا والتى تمثل ١٧% فقط من إجمالى قيمة الجمارك على واردات الغزل والنسيج، وقد تفضل الحكومة البديل الأول حيث إن تأجيل تحرير المنسوجات والملابس، وهى المنتجات ذات التعريفة الجمركية المرتفعة، سيؤدى إلى تقليص الانخفاض فى دخل الميزانية الحكومية من الرسوم الجمركية فى المرحلة الأولى. وبالتالى فإن هذه المرحلة تعطى فرصة للدولة للاستعداد للانخفاض المتوقع فى عائداتها من الرسوم الجمركية فى المستقبل.

بالنسبة للمستهلك فإن البديل الثانى يتيح له الفرصة للتمتع بانخفاض فى أسعار السلع المستوردة – خاصة الأقمشة والملابس الجاهزة – منذ البداية، كما أنه يرفع الحماية بصورة أسرع من البديل الأول وهكذا، فإن المنهج الذى اتبعته تونس يخدم مصلحة كل من المنتجين والحكومة ولكى يتم تلافىآثاره السلبية من حيث صعوبة تطبيق تحرير التعريفة الجمركية بعد المرحلة الأولى، يجب أن يكون الجدول الزمنى لخفض التعريفة الجمركية واضحاً لرجال الصناعة منذ البداية حتى يتمكنوا من رسم سياساتهم الإنتاجية على هذا الأساس.

٣-٤. التأثير على الاستثمارات الأجنبية:

من المنتظر أن يؤدى اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر كمركز يتم عن طريقه خدمة الأسواق المحيطة كما أنه من المتوقع أن تكون صناعة الغزل والنسيج والملابس من أكثر الصناعات جذباً للاستثمارات الأجنبية ولكى يتم تعظيم هذا الجذب يجب مراعاة الآتى:-

– تفادى تركيز كل الاستثمارات فى أوروبا (**Hub & Spoke**) لأنها مركز الاتفاقيات كلها، و يتم تفادى ذلك عن طريق إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع الدول الأخرى فى المنطقة وخفض الحواجز الجمركية لجذب الشركات التى تعمل فى مجال الأسواق المحيطة.
– إزالة العوائق أمام الاستثمار الأجنبى سواء كانت عوائق بيروقراطية أو ارتفاع فى التكلفة (الضرائب – سعر الأراضى ....)
– زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد المصرى لمزيد من الاستثمارات عن طريق توفير البنية الأساسية اللازمة.

٣–٥. المعونة الفنية والمالية:

سوف يقتصر استخدام التمويل المتاح من الاتحاد الأوروبى على مجالات معينة تشمل تدريب العمالة ورفع الكفاءة الإنتاجية وإنشاء مراكز للتدريب. ومن ثمّ، يمكن الاستعانة بالمعونة الفنية والمالية من الاتحاد الأوروبى فى مجالات عديدة مثل:

١. تحسين جودة الغزول وتقليل الفاقد وحسن استخدام الطاقات المعطلة.
٢. المساعدة فى تطبيق التكنولوجيا الحديثة فى إنتاج الألياف المخلطة ذات الجودة العالية، وعمليات الطبع والصباغة.
٣. تدريب العمالة على المواصفات الأوروبية .
٤. التدريب على التحكم فى جودة الإنتاج.

وتعتبر الناحية التنظيمية والإدارية لهذه المعونة ذات أهمية كبيرة. فالجدير بالذكر بأنه لن يتم تخصيص حصة محددة لمصر من المعونة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبى كما كان متبعاً فى الماضى، ولكن عليها أن تتسابق مع البلاد الأخرى فى المنطقة للحصول على أكبر حصة من المبالغ المخصصة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والتى سوف يتم توزيعها على البرامج التى تتقدم بها هذه الدول والتى يتم الموافقة عليها من قبل الاتحاد الأوروبى. وعليه، فإن على مصر أن تحدد جهة معينة يناط بها هذه المسئولية، وعلى هذه الجهة أن تعمل على تشجيع الصناعات المختلفة لاقتراح برامج ذو جدوى اقتصادية وفنية، وتقديم المشورة اليهم بحيث يتم التقدم بهذه المشروعات إلى الاتحاد الأوروبى بالصورة التى تضمن الحصول على التمويل والمعونة الفنية المطلوبين، وتكون هذه الجهة مسئولة أيضاً عن توزيع هذا التمويل بعد الحصول عليه ومتابعة الإنفاق منه بصفة دورية حيث سيترتب على ذلك تحديد الاتحاد الأوروبى للقدرة الاستيعابية لمصروكفاءتها فى استخدام التمويل الممنوح لها، ومن ثم أحقيتها فى الحصول على ما تطلبه من معونة مالية وفنية فى السنوات المقبلة.

ويجب أن تتوافر فى هذه الجهة عدة خصائص حتى تؤدى دورها على أكمل وجه، نذكر منها على سبيل المثال:

١. الاستقلالية التامة عن أى وزارة.
٢. التعبير عن مصالح الفئات المختلفة (القطاع الخاص وقطاع الأعمال).
٣. التمتع بجميع الصلاحيات التى تضمن تلافى أية عوائق بيروقراطية.

ويمكن أن تتكون هذه الهيئة من لجنة تمثل كلا من: اتحاد الصناعات وجمعيات رجال الأعمال، وتكون تابعة لرئيس الوزراء مباشرة.

٤- خـــاتـــمـــة :

تعتبر صناعة الغزل والنسيج والملابس فى مصر من أهم الصناعات التى من المنتظر أن تتأثر بتوقيع اتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية خاصة فيما يتعلق بالقواعد الحاكمة لتحرير التجارة (قواعد المنشأ وتحرير الواردات) ، وذلك لأهمية الاتحاد الأوروبى كسوق رئيسية لصادرات هذه الصناعة.

وتمثل قواعد المنشأ المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبى حجرالأساس لهذه الاتفاقية حيث إنها تلعب الدور الأكبر فى تحديد قدرة الصناعة المصرية على المنافسة فى سوق الاتحاد الأوروبى ، وبالتالى إمكانية الاستفادة من هذه الاتفاقية فى زيادة صادرات مصر، ويتفق جميع العاملين فى مجال الغزل والنسيج والملابس أن قواعد المنشأ المقترحة لا تناسب الوضع الحالى للصناعة وما تواجهه من مشاكل تمنع التكامل الرأسى بين مختلف مستويات الإنتاج، وعليه ، فإن مصر تحتاج إلى فترة انتقالية – يتفق على تفاصيلها مع رجال الصناعة – يتم خلالها التدرج فى الالتزام بالقواعد المقترحة بحيث تتاح فرصة كافية لعلاج الخلل الهيكلى فى الصناعة ورفع الكفاءة الإنتاجية، وسوف تستلزم هذه الفترة تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص معاً ، وكذلك الاستخدام الأمثل للمعونة المالية المتاحة من الاتحاد الأوروبى .

ويلى قواعد المنشأ فى الأهمية، برنامج تحرير الواردات الذى سوف تتقدم به مصر قريباً إلى الاتحاد الأوروبى والذى سوف يتحدد على أساسه منهج التدرج فى رفع الحماية الفعلية على مختلف مستويات الصناعة. وأمام مصر خيارين أساسيين فى هذا المجال يجب الاختيار بينهما بناء على نظرة شمولية تأخذ فى الاعتبار مصالح جميع الأطراف المعنية: المنتجين والحكومة والمستهلك المصرى .

وأخيراً، فإن تفهم وضع الصناعة المصرية ومشاكلها وإدخال التعديلات المطلوبة على بنود الاتفاقية بما فيه صالح الاقتصاد المصرى يعتبر المهمة الرئيسية للحكومة المصرية فى هذه الآونة، ولكن المهمة الأهم والأصعب هى كيفية تنفيذ هذه الاتفاقية وضمان وضوح كل ما جاء فيها لرجال الصناعة وضمان التعاون بين مختلف الفئات حتى يتم تعظيم الفوائد المتوقعة من هذه الاتفاقية.

ملحـــــــــــــــق ١

جدول رقم (١) مساهمة صناعة الغزل والنسيج فىالإنتاج الصناعى والصادرات.

	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
مساهمة صناعة الغزل والنسيج*					
فىالإنتاج الصناعى	%١٧،٤	%١٦،٦	%١٤،٤	%١٤،٦	–
فى إجمالى الصادرات	%١٣،٦	%١٥،٨	%١٣،٢	%١٩،٨	%٢٤،٢
فى الصادرات عدا البترول الخام	–	%٢٣،٤	%٢١	%٢٧،٤	%٢٩،٨

* لا يدخل فيها القطن الخام.

المصدر: الإنتاج الصناعى: الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء: التقرير السنوى ١٩٩٥.
الصادرات: البنك المركزى المصرى: التقرير السنوى ٩٥/١٩٩٤.

جدول رقم (٢) مساهمة القطاع الخاص فى صناعة الغزل والنسيج (%).

	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
غزول قطنية	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠
منسوجات قطنية	%٤٥	%٤٥	%٤٥	%٥١	%٥٥
غزول صوفية	%١٨	%١٨	%٢١	%٢١	%٢٣
منسوجات صوفية	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠
ملابس جاهزة	%٨٩	%٩١	%٩٢	%٩١	%٨٦
سجاد	%٧٢	%٧١	%٧٧	%٧٦	%٧٩
بطاطين	%٣٥	%٣٥	%٣٨	%٤٠	%٤٣

المصدر:

Kheir El-Din, H. & El-Sayed, H. (1996), Potential Impact of a Free Trade Agreement with the EU on Egyptian Textile Industry, paper presented at a conference organized by The Egyptian Center for Economic Studies on "How can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU?" June,1996

جدول رقم (٣) تطور هيكل الصادرات.

	١٩٨٤		١٩٨٩		١٩٩٣	
	% من كمية	% من قيمة	% من كمية	% من قيمة	% من كمية	% من قيمة
غزل	٧٦	٧٢	٧٣،٤	٦٩	٥٦،٢	٤٠،١
منسوجات	٢١	٢٢	١٩،٥	١٦،٤	٢٥،٦	٢٠،٥
تريكو	١	٤،١	٤،٤	٩،٩	٨،٥	١٩،٥
ملابس	٠،٦	١،٤	١،٨	٤،١	٨،١	١٨،٢

المصدر: فريد عثمان١٩٩٦، أثر تحرير التجارة الدولية على صناعة المنسوجات فى مصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية "، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، مارس ١٩٩٦.

جدول رقم (٤) مساهمة القطاع الخاص والاستثمارى فى الصادرات القطنية.

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الغزول	%١٦	%١٩	%١٢
النسيج	%١٢	%١٣	%١٢
المنسوجات التامة الصنع	%١٥	%١٣	%١٥
التريكو	%٨٣	%٨٦	%٨٥
الملابس الجاهزة	%٨٥	%٩١	%٩١

المصدر:

Kheir El-Din, H. and El-Sayed, H.(1996), Potential Impact of a Free Trade Agreement with the EU on Egyptian Textile Industry, paper presented at a conference organized by The Egyptian Center for Economic Studies on "How can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU?" June,1996

جدول رقم (٥) الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبى عام ١٩٩٤ (% من الإجمالى).

غزول قطنية	%٧١
أقمشة قطنية	%٦٩،٤
ألياف صناعية	%٥٠،٦
منسوجات تريكو	%٢٦،٦
ملابس تريكو	%٤٢،٨
ملابس جاهزة	%٣٤،٩
سجاد	%٥٤،٧
إجمالىالمنسوجات والملابس الجاهزة	%٥٩،٧

المصدر: محسوبة من بيانات الأمم المتحدة للتجارة الخارجية ١٩٩٤.

ملحـــــــــــــــــق ٢

تحرير التجارة فى المنسوجات والملابس الجاهزة من خلال الجات.

ظلت تجارة المنسوجات خاضعة لنظام تقييدى خاص بها مبنى على الحصص والقيود الكمية طيلة ثلاثين عاما، فى ظل اتفاقية المنسوجات متعددة الألياف (MFA)، مما ساعد البلاد الصناعية على الحفاظ على صناعتها وحمايتها رغم ضعف قدرتها التنافسية، ويعتبر تحرير قطاع المنسوجات من الإنجازات المهمة لدورة أوروجواى حيث نص على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات تبدأ من يناير ١٩٩٥ وتنتهى فى ديسمبر ٢٠٠٥، وتنقسم إلى ثلاث مراحل:

١. المرحلة الأولى مدتها ٣ سنوات تنتهى فى ديسمبر ١٩٩٧ وتقوم خلالها الدول المستوردة بتحرير ما لا يقل عن ١٦% من حجم وارداتها عام ١٩٩٠، على أن تشمل المنتجات التى يتم تحريرها على كل من المجموعات الأربع التالية: شرائط الألياف، الخيوط المغزولة، القماش، والمنسوجات والملابس الجاهزة.
٢. المرحلة الثانية مدتها أربع سنوات تنتهى فى ديسمبر ٢٠٠١ ويتم خلالها تحرير ١٧% أخرى من المنتجات الخاضعة للاتفاقية.
٣. المرحلة الثالثة: ومدتها ثلاث سنوات، يتم خلالها تحرير ١٨% أخرى بحيث يصبح إجمالىالنسبة التى تم تحريرها ٥١%.
٤. يتم تحرير ما تبقى وهو ٤٩% فى يناير ٢٠٠٥.

ويتواكب مع هذا التحرير عملية أخرى تهدف إلى زيادة الحصص القائمة من خلال زيادة معدلات النمو بنسب محددة خلال السنوات العشر القادمة فيتم زيادة الحصص من خلال معدلات نمو تزيد عن النمو المتفق عليه سابقا بموجب اتفاقية ال MFA بنسبة قدرها ١٦% فىالمرحلة الأولى، ثم بنسبة تزيد بمقدار ٢٥% عن النسبة التى سادت فىالمرحلة الأولى، ثم بنسبة إضافية قدرها ٢٧% فىالمرحلة الثالثة، هذا بالإضافة إلى حصول مصر على وضع Small Supplier وفقاً للمادة ١٨ /٢ والمادة ٦ الخاصة باتفاق الوقاية الانتقالى. وبالنسبة لالتزامات مصر فى إطار اتفاقية الجات فإنه يسمح لها (وكذلك لبقية الدول النامية) بالاحتفاظ بالحظر علىاستيراد المنسوجات حتى يناير ١٩٩٨، والملابس حتى يناير ٢٠٠٢. وفيما يخص التعريفة الجمركية، فإنه من حق مصر فرض تعريفة جمركية على أن تستمر فى الانخفاض التدريجى حتى تصل إلى ١٥% على الغزول، و٣٠% على الأقمشة و٤٠% على الملابس الجاهزة فى عام ٢٠٠٥.

المراجـــــع

البنك المركزى المصرى: التقرير السنوى ١٩٩٤/٩٥.

الإنتاج الصناعى: الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء: التقرير السنوى ١٩٩٥.

عثمان، فريد (١٩٩٦)، أثر تحرير التجارة الدولية على صناعة المنسوجات فى مصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية"، كلية الحقوق– جامعة المنصورة، مارس ١٩٩٦.

Chemonics International, *Assessment of Potential for Liberalization and Privatization of Egypt*
Cotton Textile Subsector, 1993.

Hoekman, B. And Subramanian, A., Egypt and the Uruguay Round Agreement on "New" Issues:
Laying the Ground Work for the Future, paper presented to the conference of the Economic Dept, Faculty of Economic & Political Science, Cairo University 13 - 15 January
1996.

Page, John & J. Underwood, 1995, *Growth, the Maghreb & the EU*, 1995, paper presented at a
conference organized by The Egyptian Center for Economic Studies on "How can Egypt
Benefit from its Partnership Agreement with the EU?" June, 1996.

Kheir El-Din, Hanna and El-Sayed, Hoda, 1996, *Potential Impact of a Free Trade Agreement*
with the EU on Egyptian Textile Industry, paper presented at a conference organized by
The Egyptian Center for Economic Studies on "How can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU?" June, 1996.

Textile Outlook International, Textile Industry, January & March 1996.

World Bank*:* ARE: Egypt into the Next Century, Discussion Papers, May 1995.